المحاضرة الثالثة عشرة

أهم تطبيقات التسيير التشاركي

بالبحث عن تطبيقات آلية التسيير التشاركي يمكن التفرقة بين ما هو متأصل قديما في الحضارة الإسلامية **(أولا)** و ما هو معروف في الأنظمة الغربية المعاصرة من خلال بعض تجارب الدول الرائدة **(ثانيا)** لنصل أخيرا إلى المقاربة الجزائرية لآلية التسيير التشاركي **(ثالثا).**

أولا: تطبيقات المقاربة الإسلامية

رجوعا إلى الحضارة الإسلامية للبحث عن أهم أنظمة تطبيقات هذه الآلية يجدر بنا التوقف عند نظام إسلامي أصيل معروف بـ:**"نظام الشورى"** الذي يجسد بحق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار دون أي فتح مجال للإنفراد بالقرار أو الرأي، ويجد هذا النظام أصله و مشروعيته من النص القرآني[1]، و يتعلق نطاق تطبيق ها النظام بمجال الشورى العامة من خلال استعراض طلب فتوى عموم جماعة المسلمين في مسألة ما من قبل ولي الأمر سواء أكانت بشكل فردي ام بشكل جماعي و تخضع لمبدأ التداول و النقاش للفصل فيها؛ و هو نطاق الشورى المقصود تحديدا بالدراسة، كما يتطلب الأمر ضرورة التفرقة بين ما يعرض على عموم المسلمين كاختيار الإمام أو مجلس الشووري مثلا، و بين ما يعرض على أهل الخبرة و الاختصاص في مسائل ذات طابع فني تتصل بالصالح العام، و أخيرا بين ما يعرض على جماعة أولي الأمر (مجلس الشورى) بالمعنى الدستوري المعاصر؛ و هم من نالوا ثقة عموم جماعة المسلمين.

أما بخصوص أهم تطبيقات نظام الشورى في عهد الرسول صلى الله عليه و سلم فهي كثيرة باعتبار حكمة الرسول "ص" في العمل بهذا النظام بصفة مستمرة و عدم تغليب الانفراد بالرأي، و من أبرز الأمثلة التطبيقية بإيجاز نذكر ما تعلق منها بالغزوات، ففي غزو بدر مثلا تم تنصيب مجلس استشاري لطلب الرأي حول اختيار مكان تواجد جيش المسلمين، و في غزوة أحد تجلت مظاهر الشروى في أسمى معانيها عندما شاور الرسول"ص" صحابته بشأن مسألة الخروج لملاقاة العدو حيث كان الرأي بالأغلبية للخروج، و قد وظف الرسول "ص" في غزوة الأحزاب رأي أهل الخبرة عندما أخذ برأي الصحابي سلمان الفارسي بشأن مسألة تأمين المدينة من العدو، و كان رأيه الصواب في ضرورة حفر الخندق[2]، زيادة على حسن توظيف الرسول "ص" تطبيق هذا النظام في العديد من الميادين كالعمل مثلا و انفتاحه على كل الناس بشرط القدرة بغض النظر عن جنسهم او طبقتهم و

---

[1] - من النص القرآني يمكن الاستشهاد بالآية 32 من سورة الشورى : "والذين استجابوا لربهم و أقاموا الصلاة و أمرهم شورى بينهم و مما رزقناهم ينفقون" و كذا بالآية 59 من سورة آل عمران " و شاورهم في الأمر فإذا عزمت فتوكل على الله إن الله يحب المتوكلين"

[2] - حيث قال مقولته الشهيرة: " إنا كنا بأرض فارس، إذا حوصرنا خندقنا علينا"

من أهمها على سبيل المثال استعانته برجل من حضرموت كان يحسن عجن الطين في عمل البناء، و رجل من اليمامة في بناء المسجد، حيث كان يقول:" قربوا اليمامي من الطين، فإنه احسنكم مسكا له، و أشدكم له منكبا"[3].

زيادة على تطبيقات نظام الشورى، يمكن الإشارة إلى النظم الإدارية الإسلامية حيث عكست التنظيم الإداري الإسلامي الذي يعبر عنه في النظم المعاصرة بنظام اللامركزية، حيث نجد ما يسمى **بالتنظيم القبلي** أو العشائري و التي تعد كوحدة إدارية مستقلة إداريا، و يتم فيها توزيع الاختصاصات و المسؤوليات، لاسيما اختصاص نشر العلم و تحفيظ القرآن الكريم، إضافة إلى **التنظيم الجماعي** و يشكل هذا التنظيم نوعا من المرحلة المتقدمة للتنظيم القبلي المكون على أساس ديني لعدد من العشائر، و تتميز بإستقلالية نسبيا مقيدة و تختص في مجال عمارة المسجد، و تعد عصبية الموطن أو الأرض أهم التنظيمات على الإطلاق، حيث تم الإعتماد على تجميع كل الوحدات الجماعية في كتلة واحدة تنصب أساسا على عصبية حب الأرض التي تعيش فيها و تمارس نشاطها عليها، و مايلحظا على هذه التنظيمات أنها جسدت ما يسمى بمبدأ الجوارية من خلال احداث دور خاصة تعرف بالندوة يتم فيها طرح مسائل تتعلق بطبيعة النشاطات التجارية الممارسة؛ و التي ظهرت بفعل اعتناق أهل مكة للنشاط التجاري و ممارسته و تواصلهم ببعض البلاد الأخرى كاليمن و الحبشة، و كذا اتخاذ الرسول "ص" من مسجد قباء مجلسين أحدهما لسكنه و الآخر يجلس فيه الناس، و حتى بعد الهجرة إلى المدينة كان الرسول "ص" يعقد مجلسا ليليا بمسجده لتفقد أحوال الرعية، مما يبين أهمية المسجد كمكان للشورى و اعتباره أول مركز للإدارة في الإسلام، مما يدفعنا للقول بأهمية المقاربة الإسلامية في تطبيق آلية التسيير التشاركي كنموذج قديم متأصل في حضارتنا التي لا يمكن أن ننكرها، و العمل دوما على الاستلهام منها و الاعتزاز بها اتجاه النظم الغربية المعاصرة.